

الجدل وخطاب البرهان

أحمد يوسف

كلية الآداب، جامعة وهران

لا يختلف مصير الجدل (الطوبيقا) عن مصير البلاغة في الجمود والضعف والتراجع والاضمحلال؛ حيث أخذت منزلته في التقهقر، وصار منطقيا على نفسه في زاوية هامشية، فتعرض إلى الانحصار في خانات ضيقة والاحتقار بحجة أنه خطاب منكمش يلفه الغموض بعدما كانت الصنائع التي تشتمل على الفلسفة، تسمى بالبرهان. وأما الجدل فهي الصناعة المشتملة على الموجودات من حيث يستعمل فيها الإثبات والإبطال بالطرق المشهورة، ومبلغها إعطاء الظن القوي، فيما تعطيه منها. وهي مهنة تستعمل الرياضة في إبطال وضع وإثباته والجزء من المنطق الذي يعطي قوانين هذه الصناعة يسمى أيضا الجدل¹؛ ولكن الجدل أخذ بعدا خاصا مع بطرس أبيلار عندما صار «علما لا يختص بالأشياء ذاتها، بل بالألفاظ من حيث إنها دالة على الأشياء ... فإن تكن الألفاظ تدل عليها الأشياء فمن الحق السؤال عن ماهية الأشياء التي تدل عليها الألفاظ المبينة عن الأجناس والأنواع والجواهر الفردية»². أصبح الجدل يتوافر على الصلابة العقلانية المطلوبة في المناهج العلمية الحديثة، فكانت تعزى له تلك القضايا الشائكة والموضوعات العصية عن الحل في فترة من فترات تاريخ التفكير الفلسفي وتحديدًا في مطلع القرن التاسع عشر وبخاصة مع ظهور الوضعية؛ ولكن سرعان ما استرد منزلته نظرا لما يتمتع به من قدرة الطوعية وقابلية على التحول؛ وكذلك تطهير الفهم من الأحكام القبلية. فالحكم على شيء جزء من تصوره.

كان الجدل يتمتع بحضور متميز في أدبيات الحوارات الفلسفية كما هي لدى أفلاطون والتوحيدي ولايبنتز؛ إذ لم يكن في هذه الحوارات ضربا من المهارات الفكرية والكلامية، بل ظلت تحافظ على نسقيتها الصورية، وتمثل تصورا منهجيا، ولا غرو أن يحظى المنهج الجدلي باهتمام هيجل الذي لم يغفل الإشارة إلى الجدل الأفلاطوني، وكاد عوده يستقيم مع الماركسية في نزعتها المادية الجدلية مع لوكاتش وفلاسفة مدرسة فرانكفورت الذين زعزعوا الوثوقية الماركسية التقليدية. لقد أبدى الجدل عافيته من جديد حينما استمد روحا جديدة من الحجاجية والتواصل والاندماج في الخطاب السياسي.

ينصرف الجدل إلى تتبع العلاقة المنطقية ذات الطبيعة المحايدة بين الواحد والمتعدد. ويمكن أن نسحب ذلك على جوهر المعنى الذي يتراوح بين الواحدية والتعددية أو معالجة المعنى ونقيضه، وهو بذلك لا يقع خارج دائرة المنهج، ومن ثم فهو معني من وجوه بضرورة المعرفة وإنتاجها وبناء حجاجية خطابية وإن اتسمت بميسم الصورية. إن ما أصاب الجدل من هوان قد يرجع إلى ابتعاده عن هذه الغايات واندفاعه في القضايا السياسية والاجتماعية وفق ما تجلّى في فلسفة الاقتصاد السياسي. لم يستعد الجدل حرمة على بزوغ فجر التداوليات الحجاجية والنظرية النقدية بعامة وفلسفة التواصل بخاصة والنقاش الحاد حول المنهج من منطلق إعادة قراءة الكانطية والهيغلية على سواء.

حظي الجدل بأهمية لدى فلاسفة مدرسة فرانكفورت، وورد في الكثير من عناوين مؤلفاتهم ومنها "جدل التنوير" لهوركهايمر وأدورنو "الجدل السلبي" لأدورنو؛ وقد أريد للجدل من قبل هيجل أن يخوض نقدا عنيفا للنزعة الشمولية التي لم ترض المواقف الراديكالية التي كان يتبناها فلاسفة النظرية النقدية نظرا لانزعاجهم من سلطة الفهم المجرد، ورفضهم للجدل الهيغلي الذي كان ينافح عن واقع غير مرغوب فيه البتة؛ ولكن أدورنو لم يفلح في زعزعة صرح النسق الهيغلي وإن جرده من رتبة المفكر، وأنزله

منزلة الناقد، وحقق نجاحا باهرا في المسألة الجمالية ونظرية الفن مقتديا بالمسار الذي شقه أساتذة هيدجر.

أسهم المنطق في بناء تصورات لأشكال الخطابات انطلاقا من مادة القياس؛ حيث صنفت الأقوال إلى البرهان إذا كانت مادته يقينية، وإلى الجدل إذا كانت مادته من المسلمات، وإلى الخطابة إذا كانت مادته مشهورة، وإلى الشعر إذا كانت مادته مخيلة، وإلى السفسطة إذا كانت مادته مموهة؛ وعلى هذا الأساس أشار ابن تيمية³ إلى المرتكزات التي تقوم عليها أصناف الخطابات وأشكالها، فحددها في اليقين والمسلمة والشهرة والتخيل والتمويه؛ وهذه المرتكزات نراها بدورنا قاعدة لتصنيف مستويات المعنى وتحديداتها؛ ولا سيما أنهم ربطوا الخطابي بالظني تارة وبالإقناع تارة أخرى⁴، وارتباطها بفكرة القول الشارح "Paraphrase" أو باب التعريفات لدى المناطقة. فالحدود انشغال من انشغالات سيميائية التسمية. ولما كان مطلب المنطق والتحليلات لدى أرسطو الصدق فقد كان القياس علمه -كما أشرنا إلى ذلك- الذي يركز على مقدمتين ضرورتين ونتيجة ضرورية.

إن الجدل مرتبة دنيا إذا قيس بالمنطق الذي وجهته العلم وطلبه الصدق وقبلته المنهج؛ لأن موضوع الجدل المظنونيات من حيث كونه عملا قائما على ترجيح أحد طرفي القضية -في عرف المناطقة- إما بالإثبات وإما بالنفي مع الإقرار بجواز الطرف الآخر؛ وعليه تنصرف الطوبيقا إلى القضايا التي يصدق بها تبعا لغلبة الظن مع جواز نقيضه. علما بأن الجدل من حيث دلالاته التقريرية يعني الملاجئة في الكلام والتمادي في الخصومة مع اصطناع الاحتيال في الانتهاء إلى المطلوب دون مراعاة العدل في طلب الحق. فالجدل بوصفه صناعة تتوخى العلمية قدر المستطاع في استخلاص الحجج من المقدمات التي يتم التسليم بها حتى وإن لم يحالف الحظ صاحب هذه الصناعة

في تحقيق غاياته على الدوام إلا أن المجادل وهو يتوخى إقامة الحجج ودعم آرائه يتجنب التناقض، ويحافظ على الوضع.

وهنا يكمن وجه الاختلاف بين القياس المنطقي والقياس الجدلي فكلاهما مطلبه الاستدلال السليم، ولكن تقوم مقدمات القياس الجدلي على الظنية، وهذا يفضي إلى الرأي الذي لا فائدة كبرى تجنى منه في بناء العلم الذي لا يستسيغ النتائج الظنية؛ بيد أن له فضيلة البحث عن تجنب التناقض والتنبيه إلى المشكلات المتعارضة التي يضطلع العلم بوصفه موضوع العلم لحلها. ومن ثم تتم محاولة فحص المعارف؛ وذلك كان ديدن حوارات سقراط مع مجادلبيه. إن الآراء التي نقرأها في محاورات أفلاطون على لسان سقراط وهي شكل من أشكال التعبير الفلسفي التي تتبع مواطن التناقض ومحاولة تجنبها تتخذ أسلوب السؤال الذي يتطلب جوابا بالإيجاب أو بالنفي ولكن دون الوقوف على علل الماهيات وأسبابها.

وعلى الرغم من ذلك فإن «الجدل يساعد على اكتشاف المبادئ المشتركة للعلوم أو (البديهيات) لا سيما مبدأ التناقض الذي يتقرر بصفة جدلية عن طريق إبطال الاحتمالات الوهمية»⁵. ونلمس حضور هذا المبدأ في أسس الدلائل البنوية لغريماس في أثناء مدارس المعنى مدارس محاثة، وبخاصة ما تعلق بالتوليد الدلالي الذي يعبر عنه ما سمي بالربيع السيميائي الذي أشكل فهمه على كثير من الدارسين وحتى المهتمين بأمر السيميائيات، ولم تحصل لبعضهم من أمثال محمد مفتاح⁶ الملكة في فهمه حتى ولّى بحثه شطر الثقافة العربية الإسلامية والإغريقية، فلاحظ بأن فلاسفة المسلمين فهموه كتابيا لا هندسيا بينما حول غريماس هذا التصور الكتابي للمربع السيميائي إلى شكل هندسي، والواقع أن الأصول المنطقية لهذا المربع الدلالي لم يكتف الفلاسفة المسلمون والبلاغيون العرب بتمثله تمثلا كتابيا فقط وإنما حتى هندسيا والسكاكي

مثال على ذلك في كتابه "مفتاح العلوم" فصل "في الكلام في الحكمين النقيضين"⁷، حيث يتحدث عن أصناف الجمل.

من العلوم أنه قد تأسست على صروح البلاغة أبنية معرفية مثل :
الجدل وخطاب البرهان؛ إذ لا نلفي تداخل البرهان والخطابة والجدل، كما
كان لفضائها الاجتماعي دور في تعليم فن الحديث وتدريب طلبة العلم على
الفصاحة لإجادة المرافعات أمام لجان التحكيم الشعبية الكبرى بعد انتصار
المنتفضين على الحكم الجائر في عهد هيرون وجيلون⁸، وذلك قصد استرجاع
حقوق ملكيتهم التي فقدوها. وكذلك طلبا للوصول إلى سدة السلطة وإدارة
مقاليد الحكم. كان تاريخ البلاغة الغربية لا يكاد يخرج عن الاتجاه التداولي
والاتجاه الفني المتعلق بالشعريات والمسألة الجمالية كالجميل والنافع. فبعدما
كان الحكم على الخطاب مبنيا على أساس قدرته على الإقناع بتماسكه
وانسجامه صار الحكم عليه موقوفا على أدبيته وإثارته للجميل من منطلق
أن كل خطاب يغلب عليه المجاز أكثر من الحقيقة.

ولعل ذلك ما جعل البلاغة تحسب على الأدب -وتحديدا الشعر- أكثر
من المجالات المعرفية الأخرى في نظر بعض القاصرين معرفيا، على الرغم من
أنها تجمع بين الفكر والكلمة، حيث إن «الشعر هو لغة في أسمى صورة»⁹. وذلك
لأن البلاغة ضرب من المعرفة اللغوية كما هو الشأن في البلاغة العربية التي لا
تنفصل عن سياقها الفكري والاجتماعي. ولا بد من الإشارة إلى أن الخطاب
ليس وقفا على الخطابة وكل ما هو شفوي، بل الخطاب هو هنا من الناحية
السيمائية¹⁰ مجموعة من الملفوظات التي لها علاقة بالتلفظ، وعليه يمكن أن
يمتد هذا المفهوم ليشمل الشعار والإشهار والكليب التلفزيوني والصوت إلخ.

اهتمت البلاغة بالحجاج والتواصل وهما ركيزتا التحليل التداولي
للخطاب لكونهما يجمعان بين الإقناع والإمتاع وكذا التعليم. إنهما حقلا
متمايزان خصص لهما كتابين منفصلين هما "الأخلاق والشعر"، وفي هذا

السياق ألفينا أرسطو يفرق بين البويطيقية (الشعريات) التي يتمثل موضوعها في مقولة المحاكاة والريطوريقية (البلاغة)، كما حاول جورجياس أن يطابق بينه وبينها فكان ذلك محل نقد من قبل أرسطو مما جعلها تتبوأ مكانة رسمية في التعليم لم تتضح أركانها إلا في القرن التاسع عشر مع ظهور النزعة الرومانتيكية. لقد ارتبط ازدهار الخطابة بمناخ الديمقراطية وفسحة الحرية الواسعة التي كانت تنشدها المجتمعات؛ لأنه في غياب الديمقراطية تنتفي أسباب البلاغة. وهنا لا بد من التذكير بوعي الخطاب السفسطائي بمسؤولياته الجسيمة حيال إعداد قادة الدولة إعدادا بلاغيا إلى جانب الإعداد البدني.

لا يمكن فصل البلاغة عن المشكلات الفلسفية المتعلقة بالمنطق والسياسة والأخلاق والجمال وفي وسعنا أن نعد «البلاغة الكلاسيكية، بصفاتها فنا للإقناع، نظرية للتخاطب من خلال رؤية براغماتية. وفي المقابل، يصبح المنطق فنا لإنتاج المفوضات الحقيقية، وذلك بمعزل عن وضعية الناطق، تجدر الإشارة إلى أن المنطق والبلاغة كانا مرتبطين ارتباطا وثيقا في السابق»¹¹. فإذا طلبنا حرية الفعل الإنساني فإننا لا نراه يتحقق إلا في مملكة الخيال فهي الوحيدة التي لا تقبل الخضوع لاستبداد الرقابة، كما أن الجماليات كفيلة بأن يستخلص منها الفيلسوف درس الأخلاق من منطلق أن الجميل لا يحتمل الصدق ولا الكذب، ولكن ينبغي أن نميز¹² بين بلاغة العلامة الفنية وبلاغة العلامة الإيقونية.

وعليه فإن بلاغة الجمال إن هي امتدت إلى العدالة بوصفها مسألة أخلاقية لا تستطيع فلسفة دريدا ومعوله التقويضي أن يطاولها، ولا غرو أن نجد كانط يفرق بين ما هو جميل وما هو جليل، كما نلفي تأويلات بول ريكور تشيد بالجماليات، وترى فيها مخلصا من سطوة المنفعة وقهر السوق وجبروت العولة وإهدار إنسانية الإنسان وسلبه الحق في امتلاك معنى للحياة؛ وذلك ما حاول سامي أدهم¹³ تعميقه. وهذا فضاء متسع للسميانيات لنقد ابتذال المعنى والإيديولوجية التي يحتمي بها.

كان أفلاطون¹⁴ قد أدرج في "السوفسطائي" مقولات الوجود والحركة والسكون والذاتية والتغاير وقوانين تركيبها ضمن موضوعات الجدل، بينما أعاد أرسطو للخطابة حرمتها من حيث هي شكل برهاني وتأملات في المسائل الأخلاقية مثل مقولة الدوافع والميول، وحصرها في الحقول الآتية¹⁵:

- الحقل الحجاجي؛

- الحقل الأدبي؛

- الحقل الفلسفي.

لم تحصر الفلسفة الأرسطية البلاغة في فن الإقناع وإنما حثت على ضرورة معرفة وسائل الإقناع¹⁶ مثلها كمثل الطب الذي ما ينبغي له أن يكتفي بتشخيص الداء، ولكن يجب أن يبحث عن سبل للعلاج؛ ولذلك كله حرصت البلاغة العربية على ربط الخطابة بالمنطق، وغلب عليها الطرح المنطقي بلغته الصارمة في المراحل المتأخرة من تاريخها؛ مما جعلها لا تحظى كثيرا باهتمام الثقافة النقدية العربية القديمة، حيث صنفوها ضمن الأركان لدى الفلاسفة. ولعلنا نلمس إجابة لتلك المأخذ على قصور البلاغة العربية في عدم احتفائها بالقوانين السردية في مقابل تركيزها على الشعر الذي تم حصره في قوالب نحوية ولغوية صرف، ولم ينظر إليه على أنه يمكن أن يتسع لرحابة التأمل، ويسهم في تقديم تصورات أنطولوجية للمسائل الفلسفية على نحو ما نقف عليه في فلسفة أرسطو وهيدجر وفلاسفة اللغة العادية.

التحو والجدل

إن التضافر المعرفي بين البلاغة والجدل والنحو يسمح بالوقوف على الإمكانيات الثرة التي تتيحها البلاغة لبلورة نظرية الخطاب وتحليل المعنى تحليلًا ستجد فيه السيميائيات بعض ضالتها؛ ولا سيما السيميائيات التركيبية التي تبغي مدارس علاقة العلامات فيما بينها على نحو ما أبان ذلك شارلز وموريس في تصنيفه المستنبط من تفسيره لسيميائيات ش. س. بورس. فإذا

كان الجدل في الخطاب مؤطرا بأنساق منطقية ممثلة في القوانين والأدلة والأقيسة وما إلى ذلك.

ومن هنا ألفينا كلا من الجاحظ والقاضي عبد الجبار والجبائي وعبد القاهر الجرجاني يمتحون ويمتحنون وجهات نظرهم حيال مقولة النظم من بيئة المتكلمين كالمعتزلة والأشاعرة. لا يختلف منطق النحاة عن منطق الفلاسفة من حيث تبادل التأثير سواء أكان ذلك في القديم أم في الحديث، وإن كان النحاة العرب الأوائل قد وسم إبداعهم ببعض الأصالة في استنباط قوانين العلم واستكشاف خصائصه العامة ومميزاته التركيبية مثل الخليل وسيبويه، ولا يمكن تفريغ الإبداعات النحوية لهؤلاء من محتواها الفلسفي. فالنحو الذي نقف عليه في كتاب سيبويه ليس صياغات لغوية محضة القصد منها معرفة أواخر الكلم ودلالات الألفاظ على المعاني وأسباب تطور العربية من اشتقاق ونحت وسماع وقياس، وإنما يمتد إلى قضايا الدلالة وفلسفة اللغة من حيث هي تركيب محايث لا ينفصل عن المقاييس المنطقية والوجودية كما أظهر ذلك أرسطو¹⁷؛ ولهذا رأى بنفینست في المقولات الأرسطية بأنها لا تكاد تبرح اللغة الإغريقية لما هناك من وشائج بين مقولات الفكر ومقولات اللغة.

ليس النحو -لدى هؤلاء- متمثلاً فقط في تعميم ما بقي مشتتاً من طرق نحوية¹⁸ وإنما هو أبنية منطقية تأسست عليها صروح معرفية وعقدية مثل الفقه وأصوله وعلم الكلام ولقد استمد عبد القاهر الجرجاني رأيه المغاير في مسألة "ثنائية اللفظ والمعنى" من مذهب الأشاعرة الذي يتشيع له كما اتكأ عليه الغزالي -أيضاً- في نقده للمشائين والمعتزلة، وهو رأي لم يكن مألوفاً من قبل لدى اللغويين والبلاغيين والنقاد القدامى. فكانوا ينتصرون إما إلى اللفظ وإما إلى المعنى، وأن أدبية الإعجاز القرآني لا تخرج عن أحدهما. فالبلاغة العربية توسعت مجالاتها في بيئة المتكلمين، وإن حظي الشعر لديها حظوة خاصة فاق حظوة بلاغة الإعجاز القرآني التي كانت عيالا على بلاغة الشعر.

لعل الطرافة في مقولة النظم تتأتى من تحكيم بعد "السياق" ذي الطبيعة البنوية لكي تمتثل البلاغة إلى نسقها الجواني أو منظومتها الداخلية عبر رؤيا محايثة للعالم مما يضيف عليها صبغة علمية قبل أن يلبس هذا المفهوم لبوس التداوليات؛ لأنه لا حياة للفظ خارج سياقه. وهنا يأخذ السياق بعدا تداوليا كما أشرنا إلى ذلك آنفا، ولا مزية للنحو إن لم تكن له وظيفة دلالية. وتلك مسائل أضحت تشكل الأدوات الإجرائية في تحليل الخطاب من مستوياته التركيبية والدلالية؛ ولا سيما من الوجهة التداولية. كما أنه -في نظر بعض الدارسين¹⁹- قد أُلِفَ بين قواعد النحو وأفكار أرسطو فيما تعلق بالجملة والأسلوب. ينضاف إلى ذلك المنزلة الراقية للدراسات اللغوية التي أنجزها الرواقيون من قبل فكانت وجهتها وجهة سيميائية.

لقد انتصر مفهوم الاستعمال بدل المعيار؛ وذلك ما اصطنعتة اللسانيات العامة، وتبناه براون ويول²⁰ في تحليل الخطاب من منطلق فكرة الاستعمال العادي للغة، والبحث عن أنساقها التركيبية والمعرفية الملحوظة في الخطاب المنطوق والخطاب المكتوب والوقوف على الخصائص الشكلية لكل منهما بدءا من تحكيم السياق في فهم دلالة الخطاب وهو مقرون بمقصدياته، والإشارة إلى مسألة الإحالة التي تتجاوز الطرح الحايث الذي سجدت به البنوية "المعنى"، كما أنهما تبنيا الافتراض المقاصدي؛ لأن مقصدية المتكلم هي أساس الإحالة، وتشكل قواسم مشتركة للتفاهم.

يلتقي براون ويول -أيضا- مع عبد القاهر الجرجاني في الاستناد إلى مبدأ المقام في تحقيق شروط الفهم التي لا تخرج عن جوهر فلسفة المعنى، وفي هذا السياق يشير سيدوك أن دعاة علم المقاصد اللساني يواجهون «مشكلا منهجيا حادا. فلو سلمنا بوجود بعض أوجه لمدلول جملة ما في مقام ما. فهل هذه الأوجه جزء من مدلول الجملة بحكم معناها؟ ... أم هل يجب أن نصل إليها بعد بحث يمكننا من استشفافها من بقية معنى الجملة والحقائق به ذات الصلة بالمقام؛ وذلك بناء

على قواعد جرایس؟²¹. ولعلنا سنعود في غير هذا الموضع لنعالج أنظمة المعلومات وطبيعة الإحالة وكذا التماسك المعنوي في فهم الخطاب.

وما ننتهي إليه -هنا وفي هذا الإطار تحديدا- أن التحليل اللساني المحايث للخطاب لا يصمد أمام "سحر المعنى وفتنته"، وتلك كانت قاصمة الظهر للبنوية وانهيار مشروعها، والإيذان بميلاد السيميائيات التي حاولت أن تشيد صرحها في مقاربة "سحر المعنى وفتنته" مقاربة محايدة على نحو ما أنجزه كتاب "الدلالات البنوية" La Sémantique Structurale لغريماس عام 1966، وإن بقي سجيننا للتحليل السيمي الذي لما يبرح الإطار المعجمي، وينضوي في إطار السياق. وإن كان ميشال لوغورن يشكك في فعالية تحليل الوحدة المعجمية الصغرى (الكسيم Lèxème) إلى سيمات (Sème) أو إلى وحدات دلالية بسيطة يصعب أن نتفق على تعيينها، وأن هذا التحليل للمعنى الذي طرحته السيميائيات المحايثة لم يكن تطبيقه ميسورا؛ لأنه انصرف إلى بناء العالم، وإذا كان التحليل السيميائي يتسم بالشمولية في تعميمه على جميع العلوم؛ فإنه في الوقت نفسه مستحيل التنفيذ²²، ولكن لوغورن لم يخصص سوى صفحات معدودات للتحليل السيميائي للاستعارة والكناية.

أورد سيبويه في "الكتاب" في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة" مسألة النظم التي تحمل في طياتها مظاهر اتساق الخطاب وانسجامه وعلاقته بالقضايا التي تحمل أحكاما؛ حيث كان النحاة من أمثال سيبويه وابن جني لا يقلون وعيا عن أوستين الذي أدرك وجود قضايا فيها كثير من أشباه أحكام لكونها تخلو من "المعنى" على الرغم من جريان بنياتها النحوية على وجه مطرد لا استثناء معه²³، ومن هنا وجب مراعاة مستويات ومراتب لغوية داخل الخطاب؛ ولهذا كان خطاب النحو العربي أقرب إلى ما طرحته اللسانيات المعاصرة التي أسهمت في التخفيف من الحدة المعيارية التي آلت إليها البلاغة في سعيها إلى الاضطلاع بدور تقنين قواعد

الفن مما جعل تشومسكي يشيد به. «لا يلتفت النحاة العرب إلى المكونات الدلالية إلا إذا دل عليه دليل إما بالدلالة اللفظية وهي الأصل وإما بدلالة المعنى وهي دلالة عقلية وإما بدلالة الحال والحال هنا هي الظرف الذي يجري فيه الخطاب مع ما يدخل في ذلك مما يسميه سيبويه بعلم المخاطب. فالتقابل ذكر/ أنثى له ما يقابله في اللفظ، وكذلك : فرد/ جماعة، وغير ذلك. فهذه هي وحدات دلالية لا شك في ذلك أبدا،²⁴.

لقد أدمجت النظرية اللسانية البلاغة ضمن عوالم الخطاب، ولم تكن تلك الدعوة التي نادى بموتها إلا فسحة لتجديدها وبعث الحياة فيها.

ومن الأمثلة على هذا القصور النحوي في الإحاطة بجنبات المعنى المختلفة ما قاله عبد القاهر الجرجاني بخصوص وجوه نظم الخطاب ومظاهر اتساقه: «فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أن قدم وآخر، وعرف ونكر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرر، وتوخى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو ... ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ...»²⁵. إن هذا النص يجعل التداوليات تسكن روح البلاغة العربية، وينفي عنها في الوقت نفسه أنها ذات روح بيانية خالصة لا علاقة لها بالجدل والبرهان.

إن المفهوم الذي طرحه السكاكي بخصوص علم المعاني الذي هو تتبع تراكيب الكلام في الإفادة²⁶ يظهر أن الخطاب لا يكون ذا وظيفة إلا إذا كان ملائما ومتوافقا مع مقتضى الحال، ومراعيا لإستراتيجية التلقي ومقامه. أي أنه يراعي مسألة الاتساق من الناحية التركيبية ومسألة التواصل والقصدية من ناحية إفادة المعنى. كما أنه وقف على الدلالات اللامتناهية (السيميويزيس) في الكناية البعيدة التي تنتقل من لازم بعيد

بوساطة لوازم متسلسلة؛ حيث حلل مثال : كثير الرماد²⁷ تحليلًا دلاليًا مفتوحًا أفضى إلى ست مراحل حتى وصل إلى المدلول المقصود.

- 1- كثرة الرماد ← كثرة الجمر.
- 2- كثرة الجمر ← كثرة إحراق الحطب تحت القدور.
- 3- كثرة إحراق الحطب ← كثرة الطبايح.
- 4- كثرة الطبايح ← كثرة الأكلة.
- 5- كثرة الأكلة ← كثرة الضيفان.
- 6- كثرة الضيفان ← إنه مضياف.

إن وجه الاختلاف بين البلاغيين والنحاة أن النحاة العرب لم يهتموا بالمكونات الدلالية في ذاتها، ولكنهم كانوا يحكمون في الغالب الأعم الدلالة اللفظية وهي الأصل مع العلم أن المدلول الوضعي بدلالة اللفظ في الدراسات السيميائية يطلق عليه "التعيين" *Dénotation*. أما المدلول المتوسع فيه بدلالة المعنى أو معنى المعنى، وسمي بـ: "لازم المعنى" *[Connotation]* وبخاصة إذا ما كانت لها قرينة دالة كل هذه المسائل ذات الطرح السيميائي لم تجد اهتماما كبيرا لدى بعض النحاة. ومن هنا أتت تلك الحملة العنيفة التي شنّها عبد القاهر عليهم مع ما رافقها من سخرية لاذعة، إذ ألفيناه لا يهمل الدلالة العقلية وكل ما يتعلق بمقام الخطاب. فقد حاول أن يبني شراكة بين النحو والبلاغة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتحليل خطاب الإعجاز القرآني، بل يعد هذا التضافر شرطاً ضرورياً في علم أصول الفقه.

إذا نظرنا إلى علم البيان كما قدمته أدبيات البلاغة العربية، فإن الكلام يجري على ضروب. فمنه ما يكون في الأصل لنفسه، ومنه ما يكنى عنه بغيره، ومنه ما يقع مثلاً،²⁸ نلّفِي أن استعمال اللفظ في الكناية إما يراد به النقل الذي يشكل خصيصة بيانية كالمجاز والاستعارة ويكون حينئذ لا صلة مباشرة له

بعلم النحو الذي يحدد موضوعه في اللفظ الدال وأحواله، وإما النقل الذي ليس هو بمجاز على شريعة من ينكرون وجود المجاز في اللغة²⁹. وهكذا تظهر انزلاقات المعنى من التعريف الذي وضع للكنائية وربطه بإرادة المتكلم في «إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيومي إليه، ويجعله دليلاً عليه»³⁰. إن الإيماء إلى الملفوظات الحاملات للمعنى تحيل إحالة حجاجية لسانية إلى الملفوظات نفسها.

إن الحجاجية اللسانية أخذت مساراً مختلفاً عن المسار الذي اتبعته البلاغة القديمة بوصفها فناً للإقناع و"تقنية تبتغي إقناع جمهور محدد داخل سياق محدد لقبول بعض النتائج. ومن هنا نلفيها تجاور مقاصد البراهين المنطقية التي تربط القضايا بعلاقات ضرورية، إذ يتوافر الخطاب على ترسانة من الثراء الحجاجي الذي طالما كانت البلاغة تحلم بوضع نظام منطقي له³¹. ولكن هناك إكراهات تمارسها اللغة، ونقف عليها في النشاط التلفظي، ويمكن الإحالة هنا إلى ما تضطلع به الدلائل اللسانية³² في هذا المقام.

تكتسي البلاغة العربية شأنها شأن بلاغة الأمم الأخرى طابعاً تداولياً، إذ «إن البلاغيين منذ القدم كانوا تداوليين، لأن تفكيرهم أنصب على العلاقة القائمة بين اللغة والمنطق وتحديد الحجاجية وآثار الخطاب في السامع. لقد أنجزوا -منذ أفلاطون وأرسطو إلى سينيكا Sénèque وشيشرون Cicéron وكانتيليان Quintilien- أنموذجاً تقليدياً لبلاغة مؤسسة على معرفة العواطف والأخلاق³³. فهي تقف على الأداء الكلامي -إذا استعرنا اصطلاح تشومسكي- لهذه المعطيات اللغوية التي تمثل الملكة اللسانية بلغة ابن خلدون، وتحدد التحويلات التي يلجأ إليها مستعمل اللغة، ونجن هنا أقرب ما نكون من التحليل التوزيعي للخطاب على النحو الذي قام به هاريس. إن هذه المقاييس النحوية سواء أكانت إفرادية أم تركيبية فإن تحليلها يتعلق بالبعد التداولي للخطاب؛ وإذا حكمنا التحليل السيميائي الذي يمثله ش. س. بورس فإننا

نكون أمام "سمطقة" خطابية أو توالد غير محدود للدلالة. ولا غرو أن يرى مانجينو بأن البلاغة بوصفها دراسة لقوة الإقناع بالخطاب تنضوي انضواءً كلياً في مجال التداوليات³⁴.

يؤاخذ بعض الدارسين البلاغة العربية على تأثرها بالفلسفة والمنطق واهتمامها بالحدود والتعريفات، لأن البلاغيين العرب أدخلوا في أبحاث الدلالات الوضعية والعقلية كثيراً من القضايا التي تنتسب إلى الفلسفة والطبيعيات والإلهيات وعلم الأخلاق؛ ومنها ما اتصل بقضايا مدارك الحواس، فتكلموا في مسائل تتعلق بعالم السيميائيات مثل الطعوم والروائح والأصوات والألوان، وانصرفوا إلى الولوج على قضايا علم النفس العام فبحثوا في حقيقة الوهم والخيال والأفكار والأحاسيس والطبيعة العلية وهي من المسائل التي نبه إليها دو سوسير في أثناء معرض حديثه عن نشأة السيميائيات؛ ولهذا كله انتقلت كثير من مفرداتهم الفلسفية والكلامية والمنطقية إلى أدبيات التفكير البلاغي، وقبلت هذه الهجرة بالاستهجان وعدم القبول الحسن لها. ولا سيما لدى البلاغيين المتأخرين من مثل السكاكي ومن تلاه على هذا النهج.

عاد الاهتمام بالبلاغة بفضل اللسانيات العامة على يد رومان ياكبسون الذي استطاع أن يوسع النموذج التواصلية الذي وضعه بوهلر، وكذا اللسانيات التداولية والنقد الإيديولوجي الذي تجسد في بحوث هنري لوفيفر، ونظريات التواصل والسيميائيات التي تتضمن بدورها هذه المقاربات بأشكال متباينة. فأصبح للكناية والاستعارة حضور في اللسانيات (ياكبسون) وفي التحليل النفسي (جاك لاكان) وفي السيميائيات (رولان بارت)، ثم نلقي هناك إشادة إميل بنفينيست باكتشاف فرويد لوظيفة اللغة في رحاب التحليل النفسي الذي تأسس على النظرية الرمزية؛ وعليه لم ينظر إلى اللغة سوى أنها عمل رمزي³⁵، وكذلك اهتمام غاستون باشلار

بالطاقة الخلاقة للاستعارة في إبداع الصور الشعرية. إن الوظائف الثلاث التي حددها بوهلر ووسعها ياكبسون تتطابق مع الوظائف الثلاث للبلاغة إن "التعليم" موجه نحو المرجع و"التأثير" نحو المتلقي و"الإمتاع" نحو الملفوظ ذاته³⁶ إلى جانب الوظيفة التعبيرية الموجهة نحو المخاطب.

لتحم الفلسفة بالبلاغة في مجال الفن الذي دفع غاستون باشلار إلى الموازنة بين الخيال الخلاق في الفن والتفكير العلمي، ونادى جاك جاريلى³⁷ J. GARILLI بتجديد مفهوم الصورة وطبيعتها السورالية التي أهملها كتاب "بنية اللغة الشعرية" لجان كوهن الذي لم يقو على تحليل الصورة في الخطاب الشعري السورالي الذي حظي باهتمام السيميائيين؛ لأن الصورة السورالية كانت تخرج المتصورات المنهجية التي درجت عليها أدبيات الخطاب النقدي الذي كان يركز على أسس البلاغة القديمة.

كانت إبداعات الخيال السورالي تقلل من فعالية أدواته الإجرائية كما هي لدى أراغون³⁸ ARAGON وبروتون³⁹ BRETON وكروفال⁴⁰ CREVEL وإيلوار⁴¹ ELUARD، وذلك عن طريق الاستعانة بالفلسفة الفينومينولوجية التي أرسى أسسها هوسرل⁴² HUSSERL ومارتن هيدجر⁴³ M. HIEDEGGER بإنجاز هذا التحديث للمفهوم السورالي للصورة. لأن الخيال الشعري -في نظر جاك جاريلى- ما هو إلا الخيال المتعالي الذي يعد ركيزة بناء المعرفة الأنطولوجية بوصفها الحصيصة الخالصة التي تشكل الوحدة الأساسية للحدس الخالص وكذا الفكر الخالص. إن هذا التصور يصدر عن فلسفة التعالي التي أقام صرحها كانط. وعليه يمكن القول إن الفن بعامة والشعر بخاصة يحقق تعاليه بواسطة البلاغة، ويبحث عن بوابات الوجود للتأملات الفلسفية.

الإحالات

- 1- ابن باجة، *التعليق النطقية*، تح. وتق. محمد إبراهيم أوزارد، دارالكتاب العربي، تونس وليبيا، 1997، ص. 28.
- 2- ينظر إميل برهيه، *تاريخ الفلسفة*، تر. جورج طرابيشي، 79/3 و 80.
- 3- *الرد على النطقيين*، 31/1.
- 4- المصدر السابق، 31/1.
- 5- جول تريكو، *النطق الصوري*، تر. محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص. 37.
- 6- ينظر ندوة الآداب الموسومة بـ "قضايا النظرية والنهج في الخطاب النقدي" مجلة الآداب، بيروت، ع. 3/4، مارس/أفريل 1998، ص. 94.
- 7- ينظر السكاكي، *مفتاح العلوم*، ضبط وكتابة الهوامش والتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. 2، 1987، ص. 454.
- 8- ينظر أرسطو، *الخطابة*، تر. عبد الرحمن بدوي، العراق، 1980، ص. 15.
- 9- هانز جيورج جادامر، *تجلي الجميل*، تحر. روبرت برناسكوني، تر. سعيد توفيق، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1997، ص. 224.
- 10- Jean-Marie Klinkenberg, *Précis de sémiotique générale*, p. 255.
- 11- بيار أشار، *سوسيلوجيا اللغة*، تر. عبد الوهاب ترو، دار عويدات، بيروت، ط. 1، 1996، ص. 95.
- 12- Jean-Marie Klinkenberg, op.cit., p. 273.
- 13- ينظر كتابه *العدمية النهيستية*، بحث في *أنطولوجيا الخير والجمال والشر*، دار الأنوار ودار الفارابي، بيروت، ط. 1، 2003.
- 14- ينظر جول تريكو، *النطق الصوري*، تر. محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص. 86.
- 15- Voir Olivier REBOUL, *La Rhétorique*, PUF. Que sais-je? Paris, 1984.
- 16- Voir T. Todorov, *Théories du symbole*, éd. Seuil, Paris, 1977, p. 60.
- 17- Voir Sylvian Auroux, *Le langage et la philosophie*, in *Encyclopédie philosophique universelle, Le discours philosophique v. IV*, éd. puf, Paris, 1998, pp. 5-6.
- 18- ينظر جيار جهامي، *الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية*، دار المشرق، بيروت، ط. 1، 1994، ص. 117.
- 19- في المقابل نلاحظ اعتراض محمد عابد الجابري على هذا الطرح في *بنية العقل العربي* ص. 81.
- 20- *تحليل الخطاب*، تر وتعليق، محمد لطفي الزليطي ومثير التريكي، جامعة الملك سعود، 1997.
- 21- م. س.، 44.
- 22- ميشال لوغورن، *الاستعارة والحجاز الرسل*، تر. حلا ج. صليبيا، منشورات دار عويدات، لبنان، ط. 1، 1988، ص. 208.

- 23- أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر. عبد القادر قينيني، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 1991، ص. 14.
- 24- عبد الرحمن الحاج صالح، التحليل العلمي للنصوص، ص. 19.
- 25- دلائل الإعجاز، 67-70.
- 26- السكاكي، مفتاح العلوم، ص. 77.
- 27- المصدر السابق، 405.
- 28- المرشد، الكامل، مكتبة المعارف، بيروت، 6/2.
- 29- مثل تقي الدين بن تيمية.
- 30- دلائل الإعجاز، ص. 52.
- 31- Dominique Maingueneau, *Pragmatique pour le discours littéraire*, éd. DUNOD, Paris, 1997, p. 53.
- 32- Voir O. Ducrot, Dire et ne pas dire, *Principes de sémantique linguistique*, Paris, Hermann, 1972.
- 33- Philippe Blanchet, *La Pragmatique D'Austin à Goffman*, éd. Bertrand-Lacoste, Paris, 1995, p. 10.
- 34- Dominique Maingueneau, *Pragmatique pour le discours littéraire*, p. 1.
- 35- E. Benveniste, *Problèmes de linguistique générale*, T. 1, éd. Gallimard, Paris, 1966, p. 85.
- 36- T. Todorov, *Théories du symbole*, p. 70.
- 37- Voir Pierre CAMINADE, *Image et Métaphore*, Collection études supérieures, Bordas, Paris, 1970, p. 4.



